الجمهورية التونسية

وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

الفهرس

المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022 3

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة..... 4
2- نتائج تنفيذ ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2022..... 6

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022 10

1- برنامج الطاقة 11
1- نتائج اداء البرنامج 12
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....20

2- برنامج الصناعة 23
1- نتائج اداء البرنامج.....24
2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....33

3- برنامج المناجم 41
1-نتائج اداء البرنامج.....42
2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....51

4- برنامج القيادة والمساندة.....53
1-نتائج اداء البرامج.....54
2-نتائج تنفيذ ميزانية البرامج.....67

I. المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1-ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة:

تعمل مهمة الصناعة والمناجم والطاقة على المساهمة في دفع التنمية والعمل على إحداث مواطن الشغل وتوفير الخدمات لجميع القطاعات الأخرى وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وتتجسد استراتيجية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من خلال جملة من الأولويات التي تم تحديدها بغاية ضمان تحقيق تنمية شاملة وعادلة وتتمثل هذه المحاور في:

- **ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع** من خلال متابعة نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة ونسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز،
- **الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون** عبر قياس نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي، نسبة تحسين الكثافة الطاقية ونسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة،
- **دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة** عبر متابعة نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي، نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، وتطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي،
- **النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي** من خلال حجم تطور الاستثمارات المصرح بها، والاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة، والاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية،
- **دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة** عبر قياس تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة وتطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة،
- **دعم منظومة الفسفاط** عبر حجم تطوّر انتاج وتصدير الفسفاط مشتقاته،

- **تشجيع بعث المشاريع المنجمية** من خلال نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة ونسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية،

وتتضمن مهمة الصناعة والمناجم والطاقة أربعة برامج (ثلاثة برامج عملياتية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة) تتفرع إلى أربعة برامج فرعية وستة وحدات عملياتية لتنفيذ مختلف أنشطة البرامج، هذا إلى جانب مساهمة الفاعلين العموميين الذين يقومون بدور هام في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمهمة.

وقد تضمن إطار الأداء لسنة 2022 لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة 10 أهداف إستراتيجية و25 مؤشر لقيس الأداء وتحظى الأهداف الخاصة بالبرامج العملياتية أهمية بالغة لتعبيرها المباشر على توجهات السياسات العمومية التي تشرف عليها المهمة.

وقد توجهت المهمة خلال سنة 2022 إلى الدفع نحو تطور جملة من الأهداف التي حظيت بتقدم هام في إنجازها مقارنة بمجموع الأهداف المتعهد بها وهي:

- دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والتي شهدت المؤشرات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2021 فاق التوقعات بالنسبة لمؤشر نسبة نمو الإنتاج الصناعي ولمؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع،
- ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع خاصة بالنسبة للربط بشبكة الكهرباء الغاز حيث أنه رغم الاستقرار الذي يشهده المؤشر لكن تجدر الإشارة أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى تعكس الجهود والاستثمارات المبذولة للربط بالشبكة،
- الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون من خلال السعي إلى تقليص عجز الطاقة وتحسين الاستقلالية الطاقية عبر تطوير مشاريع الطاقات المتجددة.

وسجلت المهمة خلال سنة 2022 عبر مقاربة تشاركية تحقيق مجموعة من الإنجازات تتمثل في:

- تطور حجم الإنتاج الصناعي عموما وفي قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع الصناعات الغذائية خاصة، وهو ما انعكس إيجابيا على عدد مواطن الشغل بالمؤسسات الصناعية والتي تجاوزت التقديرات التي تم تحديدها مما يشير إلى استعادة القطاع الصناعي

لعافيته وتحسن المؤشرات المرتبطة بالقدرة التنافسية للمؤسسات إثر الأزمة التي مرت بها خلال فترة انتشار وباء الكوفيد لكن تبقى بعض الصعوبات التي تحول دون تجاوز تداعيات الازمة الصحية إضافة إلى تأثيرات الحرب الأكرانية والتي لم تسمح باستعادة نسق النشاط العادي للمؤسسات الصناعية

- المحافظة على الاستقرار الإيجابي لمؤشر الربط بشبكتي الكهرباء والغاز والذي يعكس قيمة الاستثمارات المنجزة في البنية التحتية والخدمات المسداة للمشتركين خاصة مع ارتفاع كلفة الربط بشبكة الغاز (مقارنة بالكهرباء).
- بالنسبة إلى قطاع الطاقات المتجددة قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 وتم نشره والمصادقة عليه خلال المجلس الوزاري بتاريخ 12 أفريل 2022، والذي يحدد بالتفصيل القدرات المزمع تطويرها حسب أنظمة الإنتاج وذلك بطاقة جملية تقدر بـ **3020 ميغاواط** بالإضافة الى المحطات المبرمجة في المخطط السابق والتي هي في مختلف مراحل الإنجاز (1174 ميغاواط) وذلك بهدف بلوغ زيادة معدل إدماج الطاقات المتجددة في المزيج الوطني للكهرباء بنسبة 30٪ في غضون سنة 2030.

وقد عرف قطاع الطاقات المتجددة خلال سنة 2022 وخاصة المشاريع في إطار نظام التراخيص في الطاقة الشمسية تطور نسق دخول عدة مشاريع حيز النشاط حيث تم الانتهاء من انجاز 3 مشاريع بقدرة 10 ميغاواط بتطاوين، كما تم تشغيل مشروع بقدرة 1 ميغاواط بمطماطة قابس وهو بطور الإنتاج، كما تشهد المشاريع في نظام اللزمات تقدما في الدراسات المالية والبيئية والاجتماعية ومن المنتظر الشروع في الأشغال خلال سنة 2023.

2-نتائج تنفيذ ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2022:

جدول عدد 1 تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار							
بيان النفقات		ق.م أصلي 2022	ق.م تعديلي 2022	ق.م أصلي+ تعديلي+ اعتمادات تكميلية	إنجازات (2) 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ (2) – (1)	%
نفقات التأجير	إ. التعهد	37170	37170	37265	35869	-1396	96
	إ. الدفع	37170	37170	37265	35815	-1450	96
نفقات التسيير	إ. التعهد	6963	6355	6503	6310	-193	97
	إ. الدفع	6963	6355	6503	6281	-222	97
نفقات التدخلات	إ. التعهد	2745512	8075706	8075706	7206858	-868848	89
	إ. الدفع	2745512	8075706	8075706	7206709	-868997	89
نفقات الاستثمار	إ. التعهد	795	795	795	20	-775	3
	إ. الدفع	9736	8155	8155	0	-8155	0
المجموع	إ. التعهد	**2790440**	**8120026**	**8120269**	**7249057**	**-871212**	**89**
	إ. الدفع	**2799381**	**8127386**	**8127629**	**7248805**	**-878824**	**89**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تم رصد اعتمادات جملية لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة قدرها 8.120.269 أ.د لسنة 2022 وبلغت نسبة الإنجاز 89% وذلك رغم النسبة الضعيفة لإنجاز نفقات الاستثمار نظرا لعديد الإشكاليات والعراقيل التي حالت دون صرف الاعتمادات المرسمة للأقطاب التنموية والتكنولوجية ببرنامج الصناعة وعدم انجاز الدراسات الاستراتيجية الخاصة بقطاعي الطاقة والمناجم، هذا إلى جانب تعثر انجاز بعض الدراسات المبرمجة وطلبات العروض الغير مثمرة بالنسبة للنفقات الخاصة ببرامج الإعلامية ووسائل النقل.

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار							
البرامج		ق.م.أصلي وتعديلي +التحويلات 2022	ق.م تعديلي	ق.م أصلي + تعديلي +إ.تكميلية	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ	%
الطاقة	إ. التعهد	2952591	7688702	7688712	7650501	-38211	100%
	إ. الدفع	2953191	7689302	7689312	7650498	-38814	99 %
الصناعة	إ. التعهد	199907	175269	175269	146222	-29047	83,4
	إ. الدفع	208263	182059	182059	146048	-36011	80,2
المناجم	إ. التعهد	8333	8092	8092	7184	-908	86.2%
	إ. الدفع	8333	8092	8092	7182	-910	86.2%
القيادة والمساندة	إ. التعهد	10228	10228	10461	9586	-875	92 %
	إ. الدفع	10213	10198	10431	9513	-918	91 %
المجموع	**إ. التعهد**	**3171059**	**7882291**	**7882534**	**7813281**	**-30033**	**99**
	إ. الدفع	**3180000**	**7889651**	**7889894**	**7813038**	**-37066**	**99**

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تم توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج كما يلي:

برنامج الطاقة: 7.689.312 أد

برنامج الصناعة: 182.059أد

برنامج المناجم: 8.092 أد،

برنامج القيادة والمساندة: 10.431 أد.

هذا وقد حظي برنامج الطاقة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل97 %من جملة ميزانية المهمة وذلك نظرا لأهمية الاعتمادات المرسمة لدعم المحروقات نظرا للارتفاع الكبير لأسعار المحروقات سنة 2022 تبعا لتداعيات الحرب الروسية الأكرانية وتراجع سعر صرف الدينار مما أثر بصفة مباشرة على أسعار الطاقة الموردة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز العامة لمهمة الصناعة والمناجم والطاقة 99 % رغم انخفاض الإنجاز خاصة بالنسبة لنفقات الدفع بالنسبة لبرنامج الصناعة تبعا إلى ضعف إنجاز نفقات الاستثمار من الاعتمادات المرصودة بميزانية سنة2022 والمخصصة للأقطاب التنموية والتكنولوجية وهو ما أثر بصفة مباشرة على أداء البرنامج وخاصة في تحقيق الهدف المتعلق بدعم الاستثمار حيث شهدت المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف تراجعا ولم تبلغ نسب الإنجاز التقديرات المحددة في المشروع السنوي للأداء.

II. المحور الثانى: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

برنامج الطاقة

رئيس البرنامج: السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2019 وتم تجديدها بمقتضى قرار وزير الصناعة والطاقة والمناجم بالنيابة مؤرخ في 26 مارس 2021

1-نتائج أداء البرنامج:

يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث بلغت نسبة عجز الميزان الطاقي 50% في ظلّ انخفاض الانتاج الوطني من المحروقات مما يؤثر مباشرة على التزود الأمن من الطاقة. كما يؤثر تواصل العجز الطاقي على صعوبة التعهد بالالتزامات المالية لبلادنا ووضعية ميزان الدفوعات مع الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات والغاز الطبيعي على المستوى العالمي خاصة وان العجز الطاقة متسبب في نسبة 40%من عجز الميزان التجاري.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعددة المحطات وذلك لتحقيق غاية السياسة العمومية المتمثلة في **" الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"**

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على 4 محاور وهي (1) الأمن الطاقي و (2) إزالة الكربون

و (3) الإنصاف الطاقي والحوكمة و (4) التنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة. وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولي الى غاية 2025 وهي فترة وضع الأطر التشريعية والانطلاق في انجاز المشاريع الأولى في مختلف أنظمة الانتاج والقيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار تليها المحطة الثانية في افق سنة 2035 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتمل بالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقي نظيف صديق للبيئة يعتمد بالأساس على الطاقات النظيفة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي يلعبه الفاعلين العموميين المتدخلين في تنفيذ استراتيجية البرنامج وتحقيق أهدافه، ونذكر خاصة الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ودورها الفعال للعمل على النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية.

وفي هذا المجال أسندت مهمة الصناعة والمناجم والطاقة خلال سنة 2022 في إطار الدعوة الرابعة لتقديم مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الخاضعة لنظام التراخيص، موافقات مبدئية لإنجاز مشاريع بقدرة جمليه تبلغ 43 ميغاواط كما تم نشر طلبات عروض في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الخاضعة لنظام اللزمات بقدرة جمليه تبلغ 1700ميغاواط في كل من الطاقة الفولطاضوئية وطاقة الرياح. وعملا على تخفيف الإجراءات وتسريع نسق انجاز المشاريع في إطار نظام الإنتاج الذاتي، تم نشر المرسوم 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي تم بموجبه الغاء التراخيص المسبقة لمشاريع انتاج الكهرباء في الجهد المتوسط التي لا تتجاوز قدرتها 1 ميغاواط.

كما تم نشر جزء من القرارات المشتركة للبرامج الوطنية المدرجة تحت الباب الرابع من الأمر 983 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقي (برنامج التنوير العمومي و تنوير المساجد بولاية توزر) في اطار تجربة نموذجية توزر ولاية صديقة للبيئة ومواصلة العمل على المرحلة النموذجية لبرنامج الانتقال الطاقي في المباني العمومية المتعلق ب55 مؤسسة تربوية إضافة لنشر طلب المشاركة لبقية المؤسسات العمومية وقد تم تحقيق نسبة مشاركة بنسبة 100% وهو ما يعكس وعي الدولة ومؤسساتها بضرورة الانتقال لمنوال طاقي مستدام.

الهدف الاستراتيجي 1: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج

الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والتنافسية وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

المؤشر 1.1 : نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2) / (1)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	37	47	46	38	83	40	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 83 % بالنسبة لنسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة مقارنة بالتقديرات راجعة بالأساس الى تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات.

حيث شهد الإنتاج الفعلي تراجعا بـــنسبة 11 % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك للأسباب التالية:

- بالنسبة لامتياز استغلال **"حلق المنزل"**: شهد تراجع بنسبة 42% ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع حجم المياه المنتجة مقارنة بالنفط WC بنسبة 95% مع غلق بئر "HELM-5" منذ 22 أوت 2022.
- بالنسبة لامتياز استغلال **"عشتروت"**: شهد تراجع بنسبة 13 % نظرا إلى عدم القيام بعمليات تحفيز الآبار التي كانت مبرمجة سنة 2022.
- بالنسبة لامتياز استغلال **"آدم"**: شهد تراجع بنسبة 9% نظرا لعدم القيام بعمليات التدخل اللازمة لإعادة الإنتاج من بعض الآبار المتوقفة حاليا.

كما يعود التراجع للأسباب التالية:

- التقلص الطبيعي لإنتاج الحقول البترولية.
- التراجع التدريجي في استثمارات الاستكشاف والبحث التنقيب عن النفط والغاز عالميا والتوجه إلى الانتقال الطاقي.

- التحركات الاجتماعية بمناطق الإنتاج.
- عزوف الشركات الكبرى عن الاستثمار في القطاع.
- تراجع عدد الرخص المسندة وبالتالي غياب اكتشافات نفطية وغازية جديدة كبرى على غرار "البرمة" و"عشتروت".

المؤشر 2.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز								
وحدة المؤشر		انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
الكهرباء	%	99,8	99,8	99,8	99,8	100	99,8	2024
الغاز	%	22,6	22,8	23	23*	100	23,4	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

بالنسبة إلى نسبة الربط بشبكة الكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسداة للمشتركين.

أما بالنسبة إلى نسبة الربط بشبكة الغاز فقد بلغ عدد الحرفاء سنة 2022، 1150120 حريف مقابل 821 989 حريف سنة 2021 وهو ما يعكس الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البنية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة

للفئات ذات الدخل المحدود وحتى المتوسطة التي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما انها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى المراجعة.

تقديم للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها

- **تراجع عمليات الاستكشاف والاستغلال خلال السنوات الأخيرة ويتم العمل على تنشيط الاستكشاف والاستغلال** وذلك بتطوير وتنويع أنشطة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال السماح لها بالاستثمار المباشر بحيز أهم في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال داخل تونس وخارجها والحثّ على مزيد انجاز أشغال تقييمية وتطويرية وذلك بحث الشركات على تطوير المدّخرات التي لم تطوّر بعد وتحسين مردودية الحقول المنتجة حاليا بالرفع من نسب الإنتاجية والاستخراج والاستغلال الأمثل للحقول الهامشية من خلال وضع نظام جبائي ملائم والتشجيع على التطوير التكميلي والتنقيب على الغاز الطبيعي وإعداد دراسات بحث تخص أهداف جديدة وبالخصوص في المناطق غير المستكشفة. كما تعمل الوزارة على **مراجعة مجلة المحروقات** بتحيين الإطار التشريعي قصد ملاءمته مع متطلبات التطور التكنولوجي لنشاط استكشاف واستغلال الموارد الوطنية من المحروقات وخاصة منها المكامن غير التقليدية إن تأكد وجودها بالبلاد.
- **الاعتماد حاليا على مصدر وحيد للتزود الخارجي بالغاز ويتم العمل على تنويع مصادر التزويد بالغاز الطبيعي وتطوير طرق خزنه** وذلك بإنجاز دراسات جدوى فنية واقتصادية.
- **ضعف طاقات التكرير وخزن المواد البترولية** ويتعين إنجاز برنامج استثمار لصيانة وتأهيل وسائل إنتاج الشركة التونسية لصناعات التكرير وزيادة طاقتها وتدعيم طاقة الخزن المتوفرة لديها وتأمين سلامتها والزيادة في طاقة الخزن للمواد البترولية والارتقاء بها إلى مستوى مقبول ضمانا للتزويد .

- **الاعتماد بشكل شبه كلى على الغاز لتوليد الكهرباء ويتم العمل على تنويع المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء** وذلك من خلال مواصلة تدعيم برنامج التجهيز بمحطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي وتعميق الدراسات التي تخص استعمال GNL لتحديد البنية التحتية للتزويد ووسائل التمويل والعمل على وضع الآليات اللازمة لبلوغ هدف 1 جيغاواط اضافي من الطاقات المتجددة في غضون 2023، واستهداف 3,8 جيغاواط سنة 2030 أي ما يعادل إنتاج 35% من الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجدّدة.

الهدف 2: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون

تمّ إدراج هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

✓ المؤشر1: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

المؤشر 1.2: نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022(2)	2022إنجازات مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	3.5	4.4	17	**4.5	26	22	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

(**) ارقام أولية: اذ يستوجب احتساب هذا المؤشر توفر انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في المحطات العمومية والخاصة وكذلك لدى المنتجين الذاتيين في الجهد المنخفض والمتوسط. وللقيام بذلك، يجب تعداد القدرة المركزة والكميات المنتجة والكميات التي تم بيعها للشركة التونسية للكهرباء والغاز لدى جميع المنتجين وهي عملية لا يمكن استكمالها في فترة اعداد التقرير السنوي للأداء لذلك نعتمد في احتساب هذا المؤشر على بعض التقديرات على ان يتم تحيينه فيما بعد في التقارير اللاحقة.

تعود أسباب انجاز نسبة 26% فقط من القيمة المنتظرة لسنة 2022 الى عدة عوامل نذكر من بينها:

- تداعيات ازمة كوفيد والحرب الأوكرانية التي ساهمت في ارتفاع نسب الفائدة وأسعار المواد الأولية والمعدات المستعملة في مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة مما أدى الى التأثير سلبا على مناخ الاستثمار ومقبولية العروض.
- مشاكل عقارية تتلخص أساسا في صعوبة الحصول على التراخيص المستوجبة في عديد من مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.
- صعوبات في الحصول على التمويل من طرف باعثي المشاريع وعدم اكتساب البنوك والمؤسسات المالية المحلية الخبرة الكافية لتمويل المشاريع المتعلقة بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة نظرا لكونه قطاعا اقتصاديا ناشئا.
- إشكاليات في ربط المشاريع بالشبكة الوطنية للكهرباء.

✓ المؤشر 2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

المؤشر2.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	1.9	1.6	1.7	4.5	264	*1.8	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

سجل مؤشر الكثافة الطاقية لسنة 2022تحسنا بـ4.5% مقارنة بمستوى سنة 2021. ويعود هذا التحسن أساسا الى انخفاض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 2% مقارنة بالسنة الفارطة يقابله نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ2.4 %[1] .

وتجدر الإشارة الى ان انخفاض الطلب على الطاقة الأولية يعود أساسا الى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي بـ 4 %مقارنة بـ 2021 إثر اقتصار الشراءات من الغاز الجزائري على الشراءات التعاقدية مما نتج عنه نقص في الكميات اللازمة لإنتاج الكهرباء وبالتالي اللجوء الى توريد الكهرباء مباشرة حيث ارتفع توريد الكهرباء الى 2895 جيغاواط ساعة سنة 2022 مقارنة بـ 1062 جيغاواط ساعة سنة 2021.

وبالتالي فان استبدال توريد جزء من الغاز الطبيعي بتوريد الكهرباء يفسر تحسن الكثافة الطاقية الاولية بصفة ملحوظة .

✓ المؤشر3: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

المؤشر2-3: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	3.63	3.5	1.55	**	**	1.74	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

(**) لا يمكن الحصول على إنجازات المؤشر إلا خلال شهر أكتوبر

[1]وفقا للمعطيات الاولية المتعلقة بمستوى الطلب على الطاقة الأولية لسنة 2022 من طرف المرصد الوطني للطاقة والمناجم وبنسبة النمو اقتصادي من طرف المعهد الوطني للإحصاء.

تقديم للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها

- **ركود في مؤشر الكثافة الطاقية خلال السنوات الأخيرة** ويتم العمل على النهوض بالنّجاعة الطاقية بهدف التقليص في مؤشر الكثافة الطاقية الأولية بنسبة 3% سنويا خلال الفترة 2021-2030 والتخفيض في استهلاك الطاقة الأولية بنسبة بنسبة 34% سنة 2030 ووضع الأطر القانونية والتحفيزية الملائمة لتطوير الاستثمار في مجال التحكم في الطاقة.
- **مساهمة ضعيفة للطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي** ويتم العمل على تحيين الإطار القانوني للطاقات المتجددة وذلك لمزيد تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع وتذليل الصعوبات التي يواجهها المستثمر، مع الأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة (كطاقة الهيدروجين) والرقمنة.

وتجدر الإشارة الى انه تم اعداد استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة في غضون سنة 2035 بمشاركة جميع الأطراف المتدخلة والتي سيتم اعتمادها في مشروع الأداء السنوي لسنة 2024 مبنية عموما على 4 محاور تتمثل في الأمن الطاقي وإزالة الكربون والإنصاف الطاقي والحوكمة والتنمية الاقتصادية الشاملة والعادلة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022 (ق م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق م الأصلي+ق م التعديلي+اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	809 7	809 7	819 7	448 7	-371	95%
	اعتمادات الدفع	809 7	809 7	819 7	445 7	-374	95%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	220 1	976	976	976	0	100%
	اعتمادات الدفع	220 1	976	976	976	0	100%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	562 943 2	917 679 7	917 679 7	077 642 7	-37 840	100%
	اعتمادات الدفع	562 943 2	917 679 7	917 679 7	077 642 7	-37 840	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0	#DIV/0!
	اعتمادات الدفع	600	600	600	0	-600	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2 952 591**	**7 688 702**	**7 688 712**	**7 650 501**	**-38 211**	**100%**
	اعتمادات الدفع	**2 953 191**	**7 689 302**	**7 689 312**	**7 650 498**	**-38 814**	**99%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد 4 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق م الأصلي+ق م التعديلي+اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
					المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
الإشراف و التصرف في قطاع الطاقة	1849	1849	1859	1194	665-	64,2%
دعم قطاع الطاقة	2891000	7628000	7628000	7628000	0	100,0%
النهوض بالطاقات المتجددة	60342	59453	59453	21304	38149-	35,8%
المجموع	**2953191**	**7689302**	**7689312**	**7650498**	**-38814**	**99%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

برنامج الصناعة

رئيس البرنامج: السيد كمال الهنداوي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 22 مارس 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

بناء على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035، تتمثل غاية برنامج الصناعة في المساهمة في تنمية مستدامة وشاملة لقطاع الصناعة وذلك عبر محورين أساسين:

- **دعم القدرة التنافسية للقطاع وإعادة تموضع الصناعة التونسية في مجالات واعدة جديدة ذات قيمة مضافة عالية**، حيث تم في هذا المجال الإحاطة ومساعدة المؤسسات الصناعية من خلال برامج التأهيل، الدعم والمساندة لتخطي آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وعن الصراع بين روسيا وأكرانيا، هذا بالإضافة إلى الإحاطة بالمؤسسات ودعوتها للمرور إلى الجيل الرابع وإلى الصناعات الذكية (industrie 4.0) مع التركيز على دعم التجديد صلب المؤسسة خاصة في مجال الرقمنة والتحول الطاقي والبيئي عبر التركيز على معالجة ملفات آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP). كما تم في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالجودة والإنتاجية تنظيم دورة تكوينية لفائدة 22 مستشارا من الوحدة والمراكز الفنية حول إدارة الأعمال طبقا للمناهج العالمية كما تم مساندة أكثر من 18 مؤسسة صناعية في مجال إرساء أدوات تحسين الجودة والإنتاجية في إطار البرنامج التكويني التطبيقي الذي يتم تنفيذه وانجازه داخل المؤسسات الصناعية المنتمية للقطاعات التي تم اختيارها باعتبارها ذات أولوية وتمت المشاركة في المؤتمر الافريقي السنوي كايزان لسنة 2022 وتحصلت مؤسسة تونسية على الجائزة الإفريقية الأولى "كايزان" لسنة 2022.

- **النهوض بالاستثمار عبر التسويق لتونس كوجهة للاستثمارات المجددة** خاصة من خلال تسهيل عملية الاستثمار الصناعي بالجهات وإعداد وتنفيذ برنامج وطني لإعادة تهيئة المناطق الصناعية واعتماد منوال جديد للصيانة والتصرف وتحديد خارطة للمدخرات العقارية الصناعية بكل الجهات.

كما تم العمل على تطوير جودة الخدمات المسداة لفائدة المستثمرين وتقليص الإجراءات والوثائق المطلوبة وبدء العمل على تقديم خدمات على الخط من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد عند بعث المؤسسات، كما تم اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

هذا وقد تم إقرار اسناد امتيازات صندوق دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي (fodec)للاستثمارات الخاصة بالاقتصاد الدائري وللاستثمارات الخاصة بتخفيض وقع الكربون (impact carbone) وذلك في إطار الحرص والسعي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. إذ تم في هذا المجال إلى حد الآن مرافقة ودعم أكثر من 160 مؤسسة صغرى ومتوسطة وإعادة هيكلتها قصد مساعدتها على تجاوز صعوباتها المالية والمحافظة على ديمومتها وعلى مواطن الشغل التي توفرها.

هذا وقد ساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة على غرار مختلف المراكز الفنية القطاعية وذلك عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة لتطوير صادراتها إلى جانب القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع.

ساهمت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وبالقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة انجازها وإسناد الامتيازات المالية للمؤسسات على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية. هذا وقد تراجع نسق التطوير والنهوض بالاستثمار لسنة 2022.

كما حرصت الوكالة العقارية الصناعية على استقطاب المستثمرين من خلال مواصلة بعث مناطق صناعية جديدة وإعادة تهيئة بعض المناطق الأخرى قصد توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب لمتطلبات المستثمرين، كما قامت الوكالة خلال السنة الماضية برقمنة نشاطها إذ تم في هذا الشأن تركيز موقع واب يمكن من التعرف على توزيع مقاسم المناطق الصناعية والتمكن من اقتنائها عبر هذا الموقع.

هذا وقد ساهم بقية الفاعلين العموميين في بلوغ الأهداف المرسومة وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي وتطوير منظومة الجودة إذ تم بعث وحدة وطنية للمقارنات البينية بين المخابر تابعة لمركز المترولوجيا بالمخبر تمّ إرساؤها بالشراكة مع المعهد الألماني للمترولوجيا، كما تم بعث مخبر ROHS لتحديد نسبة المواد والمعادن الثقيلة في المنتجات الصناعية. أما فيما يخص مجال الاعتماد فقد خضع المجلس الوطني للاعتماد خلال سنة 2022 لعملية تقييم النظراء من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد وقد أدى ذلك من ناحية لتجديد الاعتراف الدولي بالمجلس في مجالات التحاليل والمخابر والمترولوجيا، ومجال الاشهاد بالمصادقة على النظم ومجال المراقبة والتفتيش لمدة أربعة سنوات، ومن ناحية أخرى أدى ذلك لتوسيع مجال الاعتراف الدولي بالمجلس ليشمل التحاليل البيوطبية والاشهاد بالمصادقة على المنتوجات لمدة أربعة سنوات. وقد ساهم مجمع صناعات المصبّرات الغذائية في تنظيم مواسم الإنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

الهدف الاستراتيجي 1.1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة:

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج الصناعة في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة وذلك أساسا من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات المسداة لفائدة المستثمرين في القطاع، بالإضافة الى دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وعبر تعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري مع التركيز على الأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع مما سيمكن مؤسسات القطاع من منافسة الشركات العالمية عبر تطوير صادراتها وتعزيز تموقع البلاد ضمن سلاسل القيم العالمية.

هذا وقد شهدت المؤشرات المعتمدة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لبرنامج الصناعة تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2021 فاق التوقعات بالنسبة لمؤشر نسبة نمو الإنتاج الصناعي

ولمؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مما يعطي لمحة عن تعافي القطاع وعن تحسن في القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية خلال هذه السنة.

كما شهد مؤشر نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام تحسنا طفيفا لكنه لم يبلغ التوقعات.

*المؤشر 1.1 .1: نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	84.2	92.9.9	94	**95.2**	101,3	96	2024

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر لسنة 2022 الـ 101,3% مقارنة بالتقديرات، وقد شهد المؤشر تطورا مقارنة بسنة 2021 مقدرا بـ: 1,2 % ويعود ذلك أساسا للارتفاع المسجل في حجم الإنتاج الصناعي بصفة عامة وفي قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة.

*المؤشر 1.1 .2: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	15	14.4	15,5	**15**	96,8	16,5	2024

- شهد هذا المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 مقارنة بإنجازات سنة 2021 مقدرا بـ: 0,4% بفضل تحسين الإنتاجية الجملية لعناصر الإنتاج وبالتركيز خاصة على المساهمة

الفعالة للأنشطة الموجهة للتصدير (لا سيما قطاع النسيج والملابس والأحذية وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية) إذ تطورت الصادرات في هذه القطاعات بنسق حثيث.

- بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر مقارنة بالتقديرات 96,8%. وعلى الرغم من الارتفاع المسجل في الإنتاج الصناعي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام، إلا أنه لم يبلغ قيمة التقديرات البالغة 15,5% ويعود ذلك بالأساس الى استعادة بعض الأنشطة الاقتصادية الاخرى لعافيتها سنة 2022 على غرار الأنشطة التجارية وخدمات الفنادق والمقاهي وغيرها.

*المؤشر 1.1 .3: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-1,81	-0,8	0,5	1,03	206	2	2024

* سجّل قطاع الصناعة على مستوى عدد مواطن الشغل بالمؤسسات في سنة 2022 تحسّنا بلغ نسبة تطور بـ:1,03% مقارنة بسنة 2021، ويعود ذلك بالأساس إلى تطور حجم الإنتاج في قطاع الصناعات المعملية والتي تستقطب نسبة هامة من اليد العاملة النشطة، حيث تمكّن القطاع من إحداث صافي لمواطن الشغل بلغ 5271 موطن شغل جديد. ولقد تجاوز بذلك التقديرات التي تم تحديدها بـ: 0,5 % باعتبار ما شهده القطاع من تحسن في حجم الإنتاج الصناعي وفي نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام وذلك رغم التراجع في مؤشرات الاستثمار.

<u>الإشكاليات والتدابير:</u>

تم خلال سنة 2022 تسجيل تحسن مقارنة بسنة 2021 لكن بعض الإشكاليات والصعوبات لا زالت حائلة أمام التحقيق الكامل لهدف دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة منها

بالخصوص تواصل تداعيات الأزمة الصحية العالمية والحرب القائمة والتي أثرت على الوضعية المالية لكثير من الشركات الصناعية ولم تسمح لها باستعادة نسق نشاطها العادي، وحتى يتم تلافي هذه النقائص فإنه ستتم مواصلة العمل على:

- تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي واستهداف القطاعات الصناعية ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية.
- رقمنة كافة المعاملات وتبسيط الإجراءات لجميع المؤسسات الراجعة بالنظر لبرنامج الصناعة قصد تحسين جودة الخدمات المسداة.
- مواصلة خلاص مستحقات المؤسسات المنتفعة بامتيازات لتجاوز الصعوبات الراهنة.
- مواصلة تطوير هياكل البنية التحتية ومخابر التحاليل والتجارب والمعايرة وهياكل المرافقة والمساندة.
- النهوض بالجودة وتحسين الإنتاجية لدى الفاعلين الاقتصاديين وتأهيل الموارد البشرية في هذه المجالات.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

يعد النهوض بالاستثمار خاصة في القطاعات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية إلى جانب القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي شرط أساسي لخلق الثروة والرفع من نسبة النمو الاقتصادي وذلك من خلال استغلال قدرات المؤسسات الصناعية المنتصبة بالجهات. ويعتبر ذلك من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على بلوغها خاصة من خلال التشجيع على الاستثمار والعمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز. وبناء على مجموعة المؤشرات الخاصة بهذا الهدف وبالرغم من كل هذه المجهودات، نلاحظ تراجعا عاما للاستثمارات المصرّح بها خلال السنة الفارطة.

ونستثني من هذا التراجع الاستثمارات المدرجة ببرنامج التأهيل والتي شهدت تحسنا. وقد أثر هذا التراجع على درجة تحقيق الهدف المنشود.

*المؤشر 2.1 .1: تطور الاستثمارات المصرح بها							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	3408	2539.7	2600	2417,4	92,97	2600	2024

تراجعت قيمة الاستثمارات المصرّح بها في قطاع الصناعة سنة 2022، حيث بلغت 2417.4 م.د مقارنة بـ2539.7 م.د سنة 2021. وذلك بعكس التوقعات التي حُدّدت بـ2600 م.د. وتُعزى أسباب التراجع إلى التأثيرات السلبية لجائحة الكورونا وللحرب القائمة في أوكرانيا بداية من فيفري من سنة 2022.

المؤشر 2.2.1: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	33,7	40,8	48,5	29.3	60	53	2024

شهدت سنة 2022 صرف فعلي لمنح تقدر بـــ: 29.3 مليون دينار في حين أن التعهدات قد بلغت 48,7 مليون دينار.

بخصوص المؤسسات المنتفعة فعليا خلال السنة المنقضية فقد تم التركيز على خلاص المنح الخاصة بالاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية بدرجة أولى ثم منح التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغرى بدرجة ثانية، مما مكن من خلاص حوالي 288 مؤسسة من أهمها:

142 مؤسسة تمكنت من اقتناء تجهيزات التكنولوجيا الحديثة.

26 مؤسسة تحصلت على إحدى علامات تحسين الجودة خاصة في قطاع النسيج والملابس لا سيما في مجال احترام علامات الجودة البيئية.

45 مؤسسة طورت في رقم معاملاتها.

86 مؤسسة قامت برقمنة جزء من أنشطتها.

*المؤشر 3.2.1: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
م د	1723	1325.2	1450	1164,3	80,3	1550	2024

انخفضت قيمة الاستثمارات المصرّح بها في الجهات الداخلية (مناطق التنمية الجهوية) في قطاع الصناعة سنة 2022، حيث بلغت 1164.3 م.د مقارنة بـ: 1348.5 م.د سنة 2021

<u>الإشكاليات والتدابير:</u>

حرصت مهمة الصناعة والمناجم والطاقة خلال سنة 2022 على دعم الاستثمار لكن النتائج كانت دون المأمول وشهد هذا الهدف تراجعا ناتجا بالأساس للتداعيات التي خلفتها الحرب القائمة وما رافقها من أضرار مالية ولوجستية جعلت العديد من المؤسسات تؤجل نوايا الاستثمار نظرا للصعوبات المادية ونظرا للضبابية على مستوى مختلف الأسواق الداخلية والخارجية. ولتلافي كل هذا سيتم العمل على:

- التركيز على دعم الاستثمار الصناعي في مناطق التنمية الجهوية وفي القطاعات ذات الأولوية ذات القيمة المضافة العالية.
- مزيد دعم هياكل المساندة والإحاطة للتسريع في خلاص مستحقات المؤسسات المنتفعة بالامتيازات،

- بعث مناطق صناعية جديدة تتوفر بها جميع مستلزمات المؤسسات وهياكل الدعم وخاصة بمناطق التنمية الجهوية.

ومن المنتظر أن تُمكّن جملة الإجراءات الواردة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2025 والمتعلقة ببعث المؤسسات وريادة الأعمال من دفع الاستثمار بالقطاع الصناعي.

الهدف الاستراتيجي 3.1: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات برنامج الصناعة والمهمة بصفة عامة وذلك من خلال مزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها.

وقد تمكن البرنامج من تحقيق نسبة هامة من الأهداف المرسومة في هذا الصدد.

شهد مؤشر تطور ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة انخفاضا مقارنة بسنة 2021 بنسبة 40,34%، وهو ما يعني أن عدد المؤسسات التي انتفعت بمنح مساندة في إطار إعادة الهيكلة المالية قد سجل انخفاضا. في حين تم تسجيل تراجع بـ2,8%في مؤشر عدد المؤسسات الناشئة.

المؤشر 1.3.1: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	42	12,5	11	-40,34	-367	-	2024

تم تسجيل تراجع على مستوى إنجازات هذا المؤشر مقارنة بسنة 2021 مما جعل نسبة تحقيقه مقارنة بالتقديرات ضعيفة ويعود ذلك أساسا لسببين:

- تم تسجيل تخفيض في الاعتمادات المرصودة بعنوان خط الاعتماد المخصص لتمويل دفع ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك في حدود 15,5 مليون دينار خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2022.
- جملة من المؤسسات التي تحصلت على الموافقة بالتمتع بهذا الدعم لم تتمكن من الحصول عليه نتيجة تجاوزها للآجال القانونية لتقديم ملفها النهائي قصد الخلاص.

بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2024 فإنه من المتوقع المحافظة على نفس المؤشرات المتوقعة سنة 2023.

المؤشر 2.3.1: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	−0,5	−4	−1	−2,8	35,7	2	2024

انخفض عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والناشئة سنة 2022 بنسبة 2,8% مقارنة بسنة 2021. ويعود سبب الانخفاض إلى تداعيات جائحة الكورونا على النسيج الصناعي الوطني وإلى الحرب القائمة في أوكرانيا بداية من فيفري من سنة 2022.

حيث عرفت عديد المؤسسات صعوبات مالية اضطر البعض منها للغلق الوقتي او النهائي. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2023 استعادة القطاع الصناعي للنمو الإيجابي بعد صدور جملة الإجراءات التي تم المصادقة عليها إبان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 والذي تم فيه عرض الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودفع المبادرة والاستثمار

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 5 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		ق.م أصلي 2022	ق.م تكميلي 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18113	18113	17223	-890	95
	اعتمادات الدفع	18113	18113	17198	-915	95
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1527	1304	1098	-206	84
	اعتمادات الدفع	1527	1304	1098	-206	84
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	180267	155852	127900	-27952	82
	اعتمادات الدفع	180267	155852	127751	-28101	81,9
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	8356	6790	0	-6790	0
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**199907**	**175269**	**146222**	**-29047**	**83,4**
	اعتمادات الدفع	**208263**	**182059**	**146048**	**-36011**	**80,2**

دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد 6 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إ ع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	ق.م أصلي 2022	ق.م تكميلي 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	47121	47121	48523	1402	103
دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية	26867	26867	14053	-12814	52,3
دعم القدرة التنافسية على مستوىTUNAC	987	987	373	-614	37,8
دعم القدرة التنافسية على مستوىLCAE	200	200	0	-200	0
دعم القدرة التنافسية على مستوىGICA	2088	2088	1479	-609	70,8
تطوير الاستثمار على مستوى مركزي	12036	9380	45	-9335	0,4
تطوير الاستثمار على مستوىAPII	41139	34341	34001	-340	99
تطوير الاستثمار على مستوىAFI	5000	3750	0	-3750	0
دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة	68000	52500	42950	-9550	81,8
التصرف في القطاع الصناعي	4825	4825	4624	-201	95
المجمــوع	**208263**	**182059**	**146048**	**-36011**	**80,2**

قدرت الميزانية الاجمالية المرصودة لبرنامج الصناعة سنة 2022بـ: **208263** ألف دينار، وقد تم خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2022 القيام بتخفيض في الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج مقدرة بـ: 26204 ألف دينار لتصبح بذلك الميزانية النهائية لسنة 2022 مقدرة بـ: 182059 ألف دينار، ويتمثل هذا التخفيض في الاعتمادات كالآتي:

- تخفيض في الاعتمادات المخصصة لنشاط تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة مقدر بـ: 6798 ألف دينار موزعة بين نفقات التسيير ونفقات التدخل منها 6000 ألف دينار من اعتمادات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.
- تخفيض في الاعتمادات المخصصة لنشاط تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية مقدر بـ: 1250 ألف دينار.
- تخفيض في الاعتمادات المخصصة لنشاط تطوير الاستثمار على مستوى مركزي مقدر بـ: 2656 ألف دينار بعنوان برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية بقسم التدخلات وبعنوان تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنموية بقسم الاستثمارات.
- تخفيض في الاعتمادات المخصصة لنشاط دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة مقدر بـ: 15500 ألف دينار بعنوان خط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

هذا وقد تم القيام بجملة من التحويلات داخل برنامج الصناعة لتغطية النقص في الاعتمادات لبعض النفقات على غرار:

- تحويل بالزيادة من نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية إلى نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي لتغطية نفقات دعم منظومة السكر بقيمة 3006 ألف دينار، باعتبار أنه كان من الممكن التريث في إنجاز مشروع تجهيز مراكز الموارد التكنولوجية حيث تتم مراجعة نوعية التجهيزات والمعدات التي سيتم اقتناءها والتي تحتاجها القطاعات الصناعية المعنية (الميكاترونيك والنسيج والملابس والصناعات الغذائية) للبحث والتجديد والتطوير التكنولوجي وصناعة النماذج.

- تحويل بالزيادة وبالنقص في الاعتمادات المخصصة لنشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك بتحويل للاعتمادات من منحة تجفيف الحليب لتغطية النقص في الاعتمادات المرصودة لمنحة خزن الحليب التعديلي المعقم وذلك في حدود 1000 ألف دينار.

بلغت النسبة العامة لإنجاز ميزانية برنامج الصناعة سنة 2022: 80,2% وهي نسبة مقبولة عموما ويعود الفارق في الإنجاز العام إلى ضعف إنجاز نفقات الاستثمار والتي لم تتجاوز 0,4 % يعود ذلك أساسا لعدم صرف هذه الاعتمادات المرصودة بميزانية سنة2022 من قبل المركبات الصناعية والأقطاب التنموية والتكنولوجية وذلك للأسباب التالية:

- نسق أشغال التهيئة لم تبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الاعتمادات المرصودة لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها ضمن أوامر إسناد الامتيازات المتعلقة بمساهمة الدولة في كلفة الربط بالشبكات الخارجية والتي تم التنصيص عليها أيضا ضمن عقود الصفقات و/أو الاتفاقيات الممضاة معها في الغرض والمتمثلة في 20% عند الشروع في الأشغال و60% عند الانتهاء من 80% من الأشغال و20% عند التسليم النهائي للأشغال.

- عدم تقديم فواتير خلاص من قبل المستلزمين العموميين في الآجال وطبقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الاتفاقيات المبرمة معها بالرغم من التأكيد والحرص من قبل الهياكل المعنية حيث يتمّ في بعض الحالات تقديم كل الفواتير في نفس الوقت بعد الانتهاء من الاشغال أو تسجيل بعض التأخير في موافاة الوزارة بملفات الخلاص والتي يجب أن تتضمن كل المؤيدات والوثائق المتعلقة بمدى تقدم إنجاز الأشغال والكلفة المطلوب خلاصها.

- الترفيع في كلفة اشغال الربط من قبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بكلفة الربط بالشبكات الخارجية لفائدة المناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة.

- الإشكاليات المعروضة بخصوص ربط المناطق الصناعية بمحطات التطهير من قبل الديوان الوطني للتطهير لأسباب فنيّة ومالية.

تحليل وتفسير الفوارق المسجلة بين التقديرات والانجازات (خاصة على مستوى الأنشطة) وبيان انعكاسها على الأداء

- بالنسبة لنشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي:**

نلاحظ تجاوزا ملحوظا على مستوى الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس لـتحويل بعض الاعتمادات للأنشطة الغير منجزة لخلاص منحة الخزن التعديلي للحليب لسنة 2021.وقد أثر هذا إيجابا على أداء البرنامج خاصة على مستوى صرف الاعتمادات المخصصة لبرنامج تأهيل المؤسسات.

- بالنسبة لنشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى المراكز الفنية** نلاحظ ما يلي:

- عدم تقدم في إنجاز مشروع مركز الموارد التكنولوجية ببنزرت نظرا لعدم إيفاء المقاول بالتزاماته رغم سعي مصالح الوزارة إلى حلحلة هذه الوضعية من خلال القيام بعديد الاجتماعات في الغرض والتنبيه على المقاول ووزارة التجهيز (صاحب المشروع المفوض). إلا أن نسبة تقدم الأشغال التي بلغت 90 % بقيت متوقفة خلال سنة 2022 ومن المتوقع الانتهاء منها خلال السداسي الأول من سنة 2023.
- توقف لمشروع العقبة لأسباب خارجة من نطاق البرنامج (إعلان طلب عروض من قبل مصالح وزارة التجهيز كان غير مثمر في مناسبتين)، وقد تم تحويل اعتمادات هذه الأنشطة لتمويل نشاط دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي.
- كما تم تسجيل تراجع في نسق صرف الاعتمادات المخصصة لتجهيز المراكز الفنية من قبل مصالح وزارة المالية. لذا ارتأت مصالح الوزارة بالتنسيق مع المركز الفنية المعنية لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المراكز الفنية لسنة 2022 على ميزانياتها لسنة 2023. حيث بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات الفعلية حوالي 70 %.
- كما سيتم تمويل بعض الاستثمارات بالمراكز الفنية عن طريق مشاريع وبرامج التعاون الدولي (على غرار برنامج التعاون التونسي الألماني المتعلق بدعم البنية التحتية للجودة، برنامج دعم القدرة التنافسية والصادرات PACE، برنامج مبادرة المرور للصناعة الذكية 4.0 مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ).

- بالنسبة لنشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد**، نلاحظ إنجاز نسبة من هذا النشاط إذ تم صرف نصف الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير، في حين لم يتم صرف اعتمادات الاستثمارات المخصصة للدراسات (بناءات).
- بالنسبة لنشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتجارب والتحاليل**، لم يتم صرف الاعتمادات المخصصّة لهذا النشاط وهي اعتمادات مخصصة لنفقات الاستثمارات الخاصة بالمخبر ويعود ذلك أساسا لإنجاز هذه الاستثمارات على الموارد الذاتية للمؤسسة.

- بالنسبة لنشاط **دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع صناعات المصبّرات الغذائية GICA**، تم صرف نسبة من الاعتمادات المرصودة لقسمي التأجير والتسيير، في حين لم يتم صرف الاعتمادات المخصصة للاستثمارت.

- بالنسبة لنشاط **تطوير الاستثمار على مستوى مركزي** نلاحظ عدم انجاز هذا النشاط ويعود ذلك لعدم صرف كامل الاعتمادات المرصودة من طرف المركبات الصناعية والأقطاب التكنولوجية والتنموية وذلك للأسباب التالية:

- نسق أشغال ربط المناطق الصناعية التابعة للأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية بالشبكات الخارجية لم يبلغ المستوى الذي يسمح بفتح الاعتمادات لفائدة المستلزمين العموميين حسب النسب المنصوص عليها بأوامر إسناد الامتيازات المتعلقة بمساهمة الدولة في كلفة الربط بالشبكات الخارجية والتي تم التنصيص عليها ضمن بالاتفاقيات الممضاة بين شركات التصرف في الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية والتكنولوجية من جهة والمستلزمين العموميين من جهة أخرى.

- عدم تقديم فواتير خلاص من قبل المستلزمين العموميين في الآجال وطبقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الاتفاقيات المبرمة معها

- تسجيل بعض التأخير في موافاة الوزارة بملفات الخلاص والتي يجب أن تتضمن كل المؤيدات والوثائق المتعلقة بمدى تقدم إنجاز الأشغال والكلفة المطلوب خلاصها.

- الترفيع في كلفة اشغال الربط من قبل المستلزمين العموميين بما يفوق الاعتمادات المنصوص عليها بالأوامر الحكومية الصادرة في الغرض والتي تمنح امتيازات تكفل الدولة بتحمل كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية موضوع التهيئة مما تسبب في تعطيل انطلاق اشغال التهيئة.

- الإشكاليات المعروضة بخصوص ربط المناطق الصناعية بمحطات التطهير من قبل الديوان الوطني للتطهير لأسباب فنيّة ومالية.

وقد أثر عدم إنجاز هذا النشاط سلبا على أداء البرنامج بما أن نشاط تطوير الاستثمار على مستوى مركزي يعد نشاطا هاما وأساسيا لتحقيق الهدف الثاني للبرنامج إذ يمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال ما تحقق من مؤشرات خاصة بالهدف.

- بالنسبة لنشاط **دعم الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد** نلاحظ نسبة إنجاز عالية لهذا النشاط من خلال صرف أغلب الاعتمادات المخصصة لها وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه الوكالة في تحسين أداء البرنامج والمساهمة الفعلية في تحقيق هدف تطوير الاستثمار في القطاع الصناعي خاصة دور صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والامتيازات المالية التي يسندها لفائدة المستثمرين.
- بالنسبة لنشاط **دعم الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية** لم يتم تسجيل أي إنجاز رغم سعي الوكالة الحصول على الاعتمادات المرصودة.

- بالنسبة لنشاط **دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة** نلاحظ تحقيقا هاما نسبيا لهذا النشاط وصرف نسبة هامة من الاعتمادات المخصصة له وهو ما يؤكد حسن أداء البرنامج في هذا المجال إذ تم إنقاذ وإعادة هيكلة عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإدماجها في الدورة الاقتصادية وهو ما تترجمه مجموعة المؤشرات الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثالث.

برنامج المناجم

- **رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف**
- **بداية من 17 سبتمبر 2021**

1- نتائج تنفيذ البرنامج:

يعد قطاع المناجم واحد من أهم القطاعات الاستراتيجية، ليس فقط من منطلق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو مشاركته في تخفيض نسبة البطالة، ولكن أيضا تكمن أهميته في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصرا حاسما في تطور الاقتصاد وديمومته وخاصة قطاع الصناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية. كما يساهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي وذلك من خلال توفير إحتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويا) والأسمدة الفسفاطية. وفي هذا الإطار **تكمن الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.**

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المناجم وتحقيق الأهداف عدد 1 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة إضافة لتوجهات مخطط التنمية (2021-2025)، ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم بالبلاد التونسية على تحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (مجلة المناجم بصدد الإنجاز) لملاءمتها مع التطورات التي شهدها هذا القطاع على الصعيد المحلي والعالمي خاصة في مجال المواد المنجمية غير الفسفاطية، وترتكز التوجهات الاستراتجية لقطاع المناجم على 4 محاور أساسية:

- المحور الأوّل: استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته،
- المحور الثاني: الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط،
- المحور الثالث: مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي،
- المحور الرابع: النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية.

وقد سجّل القطاع نسبة إنجاز تعتبر هامة خاصة في مجال البحث المنجمي والتشجيع وبعث المشاريع الجديدة في حين مازالت نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول، حيث تمكن الديوان الوطني للمناجم من انجاز تقديرات سنة 2022 بالنسبة لتغطية البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية الأساسية (85.24%), وسيتم خلال سنة 2023 انجاز خريطتي الحنشة وبئر فطناسية وذلك بهدف الإقتراب من تحقيق التغطية الشاملة لكامل الجمهورية

خلال السنوات القادمة والمساهمة بصفة مباشرة في تشجيع المستثمرين لإستغلال وتثمين المواد المنجمية.

كما تمثل نسبة تطورإنتاج الفسفاط التي تشرف عليها شركة فسفاط قفصة من أهم المؤشرات المساهمة بصفة فعلية في الرفع في الناتج المحلي الإجمالي وقد تم انجاز 80% من توقعات سنة 2022 ,والهدف على المستوى القريب هو أسترجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط (8 م طن سنة 2010) والذي سيأثر بصفة مباشرة في تطور نسبة صادرات الفسفاط ومشتقاته التي يشرف عليها المجمع الكيميائي التونسي.

1. الهدف الإستراتيجي 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

يرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط وتزويد الحرفاء المحليين في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية والتصديرية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية والتحويلية من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات ومن جهة أخرى التشجيع على بعث المشاريع المنجمية واستقطاب المستثمرين ذو الكفاءة الفنية والمالية العالية وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (تحيين مجلة المناجم) لملائمتها مع التطورات التي شهدها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي.

وقد سجّل قطاع الفسفاط نسبة إنجاز تعتبر هامة خلال سنة 2022 حيث من المحتمل أن تتجاوز الطاقة الإنتاجية لهذه السنة نسبة 67 % مقارنة بالطاقة التصميمية لمغاسل شركة فسفاط قفصة.

المؤشر 1.1.1.3: تطور إنتاج الفسفاط

وحدة المؤشر	الإنجازات		تقديرات	إنجازات (وقتي)	انجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)	(2)/ (1) (%)		
م طن	2,83	3,53 (*)	6	4	80	6	2024

(*) : تمّ تحيين الإنجازات الفعلية لإنتاج الفسفاط خلال سنة 2021 من 3.831 م.طن إلى 3,53 م.طن من طرف شركة فسفاط قفصة

تشرف شركة فسفاط قفصة على قرابة 100 % من قطاع استغلال الفسفاط بالجمهورية التونسية. وقد بلغ إنتاج الفسفاط خلال سنة 2022 قرابة 4 مليون طن (وقتي) مقابل 3,53 مليون طن سنة 2021 مسجّلا بذلك تحسنا بـ 13 % مقارنة بسنة 2021 وتراجعا قدره 20 % مقارنة بالتقديرات وتراجعا بـ 50 % مقارنة بنسق الإنتاج العادي لسنة 2010 (8 مليون طن) ويعود هذا التراجع أساسا إلى:

- توقف شبه كلي للإنتاج بمغسلة أم العرائس وتواصل تعطيل النشاط بمغسلة الرديف مما أدى إلى تراجع الإنتاج تقريبا بـ 1,2 مليون طن.
- تعثر الإنتاج بالمغسلتين 1 و 3 بالمتلوي والمغسلة عـدد 3 بالمظيلة و ذلك في حدود 500 ألف طن بسبب الربط العشوائي على القناة الرئيسية الجالبة للمياه الصناعية والأحداث الاجتماعية ببرج العكارمة.
- نقص تزويد المغاسل بالفسفاط الخام نتيجة ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية STTPM ونقص التزود بمادة الأمونيتر.
- ضعف نسبة إنجاز الإستثمارات المرصودة لدعم العملية الإنتاجية خاصة المشاريع الكبرى على غرار أم الخشب و"الجباس" بالمكناسي.

لئن لم يحقق هذا المؤشر (1.1.1.3) النتائج المأمولة مقارنة بالتقديرات فإنّ تحقيق الهدف "دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته" يبقى مقبولا لأنّ إنتاج الفسفاط شهد ارتفاعا بـ 13 % مقارنة بإنجازات سنة 2021.

المؤشر 2.1.1.3. : الرفع من تصدير الفسفاط ومشتقاته

وحدة المؤشر	الإنجازات		تقديرات	إنجازات (وقتي)	انجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)	(%) (1) /(2)		
م.د	725(*)	1 540	4 734(**)	2 865	61	3 596 (***)	2024

تمّ تغيير المعطيات التالية من طرف المجمع الكيميائي التونسي:

- (*) انجازات صادرات الفسفاط ومشتقاته خلال سنة 2020 من 669 م.د إلى 725 م.د
- (**) تقديرات صادرات الفسفاط ومشتقاته خلال سنة 2022 من 523 2 م.د إلى 734 4 م.د
- (***) تقديرات صادرات الفسفاط ومشتقاته خلال سنة 2023 من 275 6 م.د إلى 506 3 م.د

رغم تحسن إنتاج الفسفاط خلال سنة 2022 بحوالي 13 % وتحسن نسق نقل الفسفاط إلى مصانع المجمع الكيميائي التونسي فإنّ ذلك لم يتم استغلاله بالصفة الكافية بالنسبة لقطاع تحويل الفسفاط، حيث شهدت قيمة الصادرات السنوية للفسفاط ومشتقاته خلال سنة 2022 إرتفاعا ملحوظا بحوالي 86 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك بالأساس إلى إرتفاع الأسعار العالمية للحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية. وتبقى الصادرات السنوية المنجزة خلال سنة 2022 بعيدة عن المبرمج خلال هذه السنة بحوالي 39 %.

وتعود أسباب هذا التراجع بالأساس إلى التوقفات المتكررة بسبب الأعطاب الميكانيكية لإهتراء المعدات وتأخر الإستثمارات في وسائل الإنتاج والنقص في المواد الأولية. وقد أدى هذا التراجع إلى:

- تفويت الفرصة للخروج من الوضعية المالية الصعبة للمجمع الكيميائي التونسي رغم الإرتفاع الملحوظ لأسعار الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية منذ سنة 2021،
- عدم قدرة المجمع الكيمائي التونسي على الإستجابة للتعهدات المبرمة مع حرفائه ومزوديه بالأسواق العالمية للمواد الفسفاطية وفقدان القطاع لبعض الحرفاء الإستراتجيين،
- تدني الترتيب العالمي للمجمّع وتأخره في إنجاز المشاريع،
- عدم القدرة على الحفاظ على أمننا الفلاحي والغذائي حيث لم يوفر المجمع الكيميائي التونسي الكمية الكافية (قرابة 200 ألف طن سنويا) من الأمونيتر الزراعي لوضعها على ذمة الفلاحة الوطنية وبصيغة مدعمة والاضطرار لتوريد الكميات الناقصة.
- لئن كانت نتائج هذا المؤشر 2.1.1.3. بعيدة عن النتائج المأمولة بقرابة 39 % فإنّ مدى تحقيق الهدف "دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته"" يبقى مقبولا لأنّ صادرات الفسفاط ومشتقاته شهدت تحسّنا ملحوظا مقارنة بإنجازات سنة 2021.

❖ **<u>وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج</u>**

- **التحديات والصعوبات لشركة فسفاط قفصة**

- تراجع الطاقة الإنتاجية الحالية للمغاسل بشركة فسفاط قفصة إلى حوالي 6 مليون طن مقابل 8 مليون طن سنة 2010 نتيجة تقادم التجهيزات وعدم انجاز برنامج تأهيل المغاسل

مع نقص الماء في الحوض المنجمي ومصانع التحويل الذي يمثل عائقا كبيرا في استمرارية نشاط المغاسل ومصانع التحويل.

- صعوبات في نقل الفسفاط الخام من مراكز الاستخراج إلى مراكز الإنتاج بسبب الإشكاليات الهيكلية للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية وعدم قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية على الإيفاء بتعهداتها لنقل الفسفاط التجاري من المغاسل إلى مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة بسبب تقادم أسطول العربات وعدم جاهزية السكة الحديدية والإضرابات والاحتجاجات.
- الإنعكاس السلبي للأزمة الاجتماعية والصحية والإقتصادية على القطاع،
- تعطل عديد المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته خاصة منها مشروع انتاج الفسفاط بأم الخشب ومشروع "الجباس" بالمكناسي ومشروع المظيلة 2.

- **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء**

- تطوير طاقة الإنتاج لبلوغ 6 مليون طن في مرحلة أولى وذلك بداية من سنة 2023 من خلال الحصول على مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية لمشروع فسفاط المكناسي والإنطلاق في إستغلاله وتأهيل المغاسل للرفع من مردوديتها والتسريع في إنجاز مشروع توزر نفطة،
- اقتناء آليات مقاطع جديدة لدعم نسق نقل الفسفاط الخام من المقاطع إلى المغاسل بالشركة حلال سنة 2023.
- إنجاز خط بديل بأم الخشب بطاقة انتاج 1 مليون طن/ سنة.
- تعزيز وسق الفسفاط التجاري بواسطة السكك الحديدية والتخلي تدريجيا عن النقل بالشاحنات،
- العمل على عودة مغسلة الرديف وأم العرائس إلى العمل مجددا.
- إيجاد حلول لتفعيل نشاط شركات البيئة والغراسة والبستنة،

- المساهمة المالية في المشاريع التنموية لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية للتخفيض من التحركات الإجتماعية بالجهة،
- إنجاز مشروع إخراج مغاسل الفسفاط من مناطق العمران بالحوض المنجمي والمصالحة مع المحيط والمحافظة على الموارد المائية.
- تعزيز المناولة عن طريق الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية STTPM للمحاور الطويلة وذلك لتعويض النقص الحاصل لنقل الخام للمغاسل وتخصيص جزء من الأسطول لنقل الشوائب.
- إعادة هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية STTPM.
- تطوير تصدير الفسفاط.

▪ **التحديات والصعوبات للمجمع الكيميائي التونسي**

- تراجع جاهزية آليات الانتاج
- تعطل عديد المشاريع الكبرى التي من شأنها تطوير إنتاج مشتقات الفسفاط وخاصة مشروع المظيلة2،
- المشاكل البيئية بمصانع التحويل بكل من قابس وصفاقس وقفصة،
- تباطئ إنشاء مشروع المدينة الصناعية الصديقة للبيئة خارج مدينة قابس.
- تأخر في إنجاز المجمع الإقتصادي على أرض معمل صفاقس

▪ **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء**

- التسريع في إنجاز وحدة متكاملة لإنتاج الحامض الفسفوري المنقى بقابس بطاقة إنتاج 60.000 طن P_2O_5 في السنة.
- التسريع في إنجاز مشروع استرجاع وتثمين مادة الفليور من وحدات إنتاج وتركيز الحامض الفسفوري بمصانع المجمع الكيميائي التونسي.
- استكمال الإنتدابات المبرمجة ضمن الميزانيات السابقة.

- ضبط برنامج تأهيلي متكامل لمصانع المجمع الكيميائي وتوفير الإعتمادات الكافية لذلك لاسترجاع نسق الإنتاج.
- التسريع في إنجاز مشروع " انشاء المدينة الصناعية الصديقة للبيئة وتنفيذ برنامج مشاريع التأهيل البيئي للمصانع.
- إسترجاع مصنع المظيلة 2 وإعادة تشغيله.

2. الهدف الاستراتيجي 2.1.3. "تشجيع بعث المشاريع المنجمية":

يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية قصد اكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

❖ **المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة**

الهدف 2.1.3	الوحدة	الإنجازات		تقديرات 2022 (1)	إنجازات (وقتي) 2022 (2)	انجازات 2022 مقارنة بالتقديرات (2)/ (1) (%)	القيمة المستهدفة	السنة
		2020	2021					
عدد امتيازات الاستغلال المسندة	عدد	6	3	4	1 (*)	1	10	-
المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)	%	+ 20	50-	+ 100	- 75	- 75	+25	2024

(*) : تجدر الإشارة بأنه تمت دراسة تسع (9) مطالب امتيازات استغلال وتم عرضها على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم خلال سنوات 2020 و2021 و2022 وحضيت جميعها بالموافقة وهي الآن في مرحلة المصادقة على الدراسات البيئية من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

تقوم مصالح الإدارة العامة للمناجم بدراسة كافة مطالب رخص البحث وإمتيازات الإستغلال وعرضها على أنظار اللّجنة الإستشارية للمناجم. وقد بلغ عدد امتيازات الاستغلال الجملي 70 امتياز إلى موفى سنة 2022.

أمّا خلال سنة 2022، فقد تمّ تأسيس امتيازي استغلال وحيد (1) لمادة كاربونات الكلسيوم أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 25 % مقارنة بما هو مبرمج. وتعود أسباب تدني نتائج هذا المؤشر (1.2.1.3) خاصّة إلى عدم استظهار المستثمرين بمصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية لمشاريعهم حتى يتمّ نشر قرارات التأسيس بالرائد الرسمي.

وفي هذا الإطار، تواصلت المجهودات لدفع قطاع البحث المنجمي من خلال دراسة وعرض 79 مطلبا متعلقا بتأسيس السندات المنجمية والنظر في وضعية امتيازات الاستغلال المعطلة وتجديد رخص البحث على اللجنة الاستشارية للمناجم التي انعقدت في أربع (4) مناسبات وأبدت اللجنة رأيها بالموافقة على تأسيس أربع (4) امتيازات استغلال منها (2) لمادة الملح وامتياز (1) للرمل السيليسي و امتياز (1) لمادة كاربونات الكالسيوم.

وإذا احتسبنا هذه المطالب العالقة (3 مطالب تم الإنتهاء من دراستها خلال سنة 2022 وحضيت بالموافقة) فإنّ نسبة إنجاز هذا المؤشر ترتفع إلى ما يقارب 100 % وهو ما يعدّ نتائج مثالية من شأنها المساهمة في تحقيق الهدف " تشجيع بعث المشاريع المنجمية".

المؤشر .2.1.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

وحدة المؤشر	الإنجازات		تقديرات	إنجازات (وقتي)	انجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)	(2)/ (1) (%)		
%	83,1	84,7	85,24	85,24	100	85,8	2024

بلغت نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية مع نهاية سنة 2022 إلى 85.24 % وذلك بعد استكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية بئر فطناسية ليرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة جيولوجية بمقياس 50.000/1 و100.000/1 خلال سنة 2022 مقابل 155 خريطة خلال سنة 2021 من مجموع 183 خريطة.

مع العلم أنه تمت برمجة خريطتي الحنشة بمقياس 50.000/1 وبئر فطناسية بمقياس 100.000/1 خلال سنة 2022 إلا أنّه تعذّر إنجاز خريطة "الحنشة" لنقص الموارد البشرية من مهندسين وتقنيين وتم إعادة برمجتها خلال سنة 2023 وبداية أشغالها مرتبط باستكمال إجراءات الانتداب المبرمج لمهندس جيولوجي.

❖ **<u>وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج</u>**

- **التحديات والصعوبات للديوان الوطني للمناجم**

- نقص في الموارد البشرية من مهندسين وتقنيين. لمزيد بسط الصعوبات الحقيقية في هذا المستوى

- **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء**

- تفعيل الانتدابات لتعزيز الموارد البشرية وتحسين مردودية القطاع.
- العمل على تطوير المداخيل الذاتية،
- رصد إعتمادات الدفع الكافية لإنجاز المشاريع مع إعطاء الأولوية للمشاريع المرسمة سابقا،
- التسريع في إنجاز البنية التحتية الجيولوجية من خرائط جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائية ورقمنتها،
- القيام بالترويج المنجمي لاستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية،
- التسريع في رقمنة الخرائط والمعطيات الجيولوجية لوضع المعلومة الرقمية على ذمة المستثمرين في إطار تشجيع المستثمرين في مجال البحث والاستغلال المنجمي.

- **التحديات والصعوبات للإدارة العامة للمناجم**

- تعطل بعض المشاريع على غرار مشاريع الجبس بتطاوين لأسباب العقارية والبارتين والرصاص والزنك لأسباب مالية،
- ارتفاع عدد مطالب تأسيس إمتيازات الإستغلال وبطيء في دراستها مردّه نقص في الموارد البشرية،

- غياب إستراتيجية وطنية لقطاع المناجم،
- تقادم التشريع المنجمي وضرورة ملائمته مع الفصل 13 من الدستور،
- نقص المستثمرين من ذوي الخبرة العالمية في القطاع المنجمي،
- نقص في المتابعة الميدانية.

▪ **التدابير والأنشطة والتدخلات لتحسين الأداء**

- الإحاطة بالمستثمرين واستقطاب مستثمرين من ذوي الخبرة العالمية،
- تكثيف المراقبة على الرخص المنجمية من خلال المعاينات الميدانية،
- وضع إستراتجية مستقبلية لترشيد قطاع المواد الإنشائية والصخور الصناعية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع قصد دفع المشاريع التنموية بالمناطق الداخلية،
- الانتهاء من مراجعة مجلة المناجم (في طور الإنجاز) في إطار تأهيل القطاع وإرساء مزيد من الشفافية وحوكمة استغلال المواد المعدنية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

يبيّن الجدول عدد7 أنّ إعتمادات الدفع لبرنامج المناجم لسنة 2022 بلغت قيمة 8 م.د بقانون المالية التكميلي حيث بلغت نسبة الإنجاز العامة مقارنة بقانون المالية التكميلي 89%، وقد تمّ تقدير تطوّر نفقات البرنامج من خلال تطوّر نفقات الأقسام التالية:

بلغت اعتمادات التأجير ما قيمته 5.610 م.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ99% ،

بلغت اعتمادات التسيير ما قيمته 565 أ.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 100%،

بلغت اعتمادات التدخلات ما قيمته 1,010 م.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 54% ويعود ذلك إلى ترحيل الفواضل المتبقية من اعتمادات بعض المشاريع من ميزانيات التنمية لسنوات 2018 و2019 و2020 لميزانيات التنمية لسنتي 2021 و2022،

بلغت إعتمادات نفقات الإستثمار ما قيمته 0م.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 0% ويعود ذلك إلى عدم انجاز الدراسة الاستراتيجية حول قطاع المناجم في أفق 2030.

الجدول عدد 7: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : دينار

		تقديرات 2022		إنجازات	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م أصلي	ق.م تعديلي (1)	2022 (2)	المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز (%) (1)/(2)
1-نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	**5 667 000**	**5 667 000**	**5 610 000**	**-57 000**	**99%**
1.1- نفقات التأجير (الوزارة)		413 000	413 000	355 000	-58 000	86%
2.1- نفقات التأجير (ONM) (*)		5 254 000	5 254 000	5 255 000	1 000	100%
	اعتمادات الدفع	**5 667 000**	**5 667 000**	**5 608 000**	**-59 000**	**99%**
1.1- نفقات التأجير (الوزارة)		371 000	371 000	355 000	-16 000	96%
2.1- نفقات التأجير (ONM) (*)		5 254 000	5 254 000	5 254 000	0	100%
2-نفقات التسيير (ONM)	اعتمادات التعهد	**706 000**	**565 000**	**564000**	**-1 000**	**100%**
	اعتمادات الدفع	**706000**	**565000**	**564000**	**-1 000**	**100%**
3-نفقات التدخلات (ONM)	اعتمادات التعهد	**1 960 000**	**1 860 000**	**1 010 000**	**-850 000**	**54%**
	اعتمادات الدفع	**1 960 000**	**1 860 000**	**1 010 000**	**-850 000**	**54%**
4-نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	**0**	**0**	**0**	**0**	**0%**
	اعتمادات الدفع	**0**	**0**	**0**	**0**	**0%**
المجمـــوع العام	اعتمادات التعهد	**8 333 000**	**8 092 000**	**7 184 000**	**-908 000**	**89%**
	اعتمادات الدفع	**8 333 000**	**8 092 000**	**7 182 000**	**-910 000**	**89%**

جدول عدد 8:تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق م الأصلي+ق م التعديلي+اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
					المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
الاشراف و متابعة قطاع المناجم و تحويل الفسفاط	413	413	413	355	58-	86,0%
البحوث الجيولوجية و المنجمية و النهوض بقطاع المناجم	7920	7679	7679	6827	852-	88,9%
المجموع	**8333**	**8092**	**8092**	**7182**	**-910**	**86,2%**

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج	الفترة
جزء الصناعة : السيد إبراهيم الشبيلي	ابتداء من 15 جوان 2020 الى حدود 06 فيفري 2023
جزء الطاقة و المناجم : السيد محمد المناعي	ابتداء من 15 ماي 2022 الى حدود 06 فيفري 2023
المسؤول عن البرنامج : السيد محمد المناعي	**ابتداء من 06 فيفري 2023**

1- نتائج أداء البرنامج:

يـــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

ويتبلـــــور من خلال الدور أعلاه المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين يرميان الى الدفع نحو إرساء قواعد الحوكمة وقيم النزاهة من جهة والتصرف الناجع في موارد البشرية والمالية دفعا للملائمة بين المهرات والحاجيات من جهة أخرى .

الهدف الاستراتيجي 1.1: دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها:

هـــــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لدعم الآليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

ويلاحظ تفاوت في نسب الإنجاز الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بتطور هذا الهدف الاستراتيجي، ففي حين تم تحقيق نسبة انجاز طيبة متعلقة بـــ "نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة" (141%)، إلا أن نسب الإنجاز كانت ضعيفة أو منعدمة فيما يخص على التوالي مؤشر "عدد عقود الأهداف و البرامج المنجزة" (17 %) و مؤشر "نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة" (0 %)، إلا أن ذلك لا يعكس حرص الوزارة على تطوير الأداء على مستوى القيادة والدفع نحو التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي و يتجسم ذلك في الحجم المهم لنشاط القيادة للوزارة ككل مقارنة بميزانية البرنامج (27 %) ونسبة الإنجاز الطيبة سنة 2022 من اعتمادات النشاط (93 %)، وقد انعكس فعلا ذلك خاصة على مستوى:

- دعم الإشراف على التصرف ومراقبة التصرف في المؤسسات والمنشآت تحت الاشراف.

- تحقيق إنجازات طيبة على مستوى إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية الدولة

المؤشر 1.1.1 :عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة								
	الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	التقديرات	القيمة المستهدفة
		2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
قسم الصناعة								
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة		**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
عدد عقود البرامج المنجزة	**عدد**	0	0	0	0	0	0	0
عدد عقود الأهداف المنجزة		0	0	0	**0**	**0**	**0**	**0**
قسم المناجم و الطاقة								
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة		**2**	**1**	**6**	**1**	**17**	**5**	**5**
عدد عقود البرامج المنجزة	**عدد**	2	1	5	1	**20**	5	5
عدد عقود الأهداف المنجزة		0	0	1	0	**0**	**0**	**0**
اطار موحد								
عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	**عدد**	**2**	**1**	**6**	**1**	**17**	**5**	**5**

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف.

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة والمناجم وبالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه إلى حين ضبط المعطيات التي تخص جزء الصناعة.

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من جملة 06 عقود مبرمجة سنة 2022 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب غياب مخططات خماسية للتنمية، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 تخص انجاز 05 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2024، فقد تم الإبقاء على تقدير 2023

بطريقة تراكمية حتى تتضح الرؤية سنة 2023 والى حين إصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الآلية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور.

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
قسم الصناعة							
%	**0**	**0**	**50**	**0**	**0**	**50**	**75**
قسم المناجم و الطاقة							
%	**50**	**0**	**50**	**0**	**0**	**50**	**50**
اطار موحد							
%	**25**	**0**	**50**	**0**	**0**	**50**	**62.5**

ينـــدرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الآليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

فيما يخص المؤشر المذكور فانه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف ومن المتوقع القيام بذلك بداية سنة 2023، نشير أيضا أنه لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف ومختلف وثائق القدرة على الأداء أن تشكيل هاته اللجان سيتم سنة 2023.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل وهو ما يفسر تقدير نسبة 50 % للمؤشر في القسمين.

حيث من القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر:

- إرساء نظام للرقابة الداخلية.
- متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج.
- المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.
- تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2023
قسم الصناعة							
%	**227**	**32**	**75**	**35**	**47%**	**75**	**75**
قسم المناجم و الطاقة							
%	**20**	**101**	**60**	**155**	**258%**	**70***	**70**
اطار موحد							
%	**123.5**	**66.5**	**67.5**	**95**	**141%**	**72.5**	**72.5**

*سيتم رسم هدف جديد ببلوغ 80000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة ابتداءا من سنة 2023

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة

التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى.
يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (141 %) راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة على مستوى قسم الطاقة والمناجم، حيث تم إطلاق موقع واب الوزارة ووضعه على الخط أواخر شهر جوان 2020 وقد تم رسم هدف بلوغ 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة .

وقد تم بلوغ أكثر من 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة سنة 2021 ويعود ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

بالنسبة لسنوات 2023 و2024، سيتم الحرص على مزيد اثراء المواضيع المهمة التي تخص قطاعي الطاقة والمناجم من اجل رسم هدف بلوغ 70000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم خلال سنة 2022 تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 35 % (1000 زائر شهريا مقارنة بـ 3000 زائر) ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضعيفة إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ويتوقّع إعادة نسق الزيارات خلال سنتي 2023 و2024 إثر نشر النسخة الجديدة لموقع الواب والممولّ من طرف وكالة التعاون الفني الألماني بتونس ضمن مشروع رقمنة الإجراءات الإدارية للوزارة.

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها:

يمثل ضبط ملامح إطار الأداء أهم تحدي للنهوض بأداء البرنامج والصعوبة تكمن خاصة في دراسة المجالات الأكثر تأثيرا في البرنامج للتركيز عليها فضلا عن ضرورة إيجاد أرضية

للتشاور والتنسيق مع مختلف المتدخلين لضبط الأهداف والمؤشرات الراجعة إليهم بالنظر والمطلوب متابعتها وعليه يجب اعتماد التشاركية وتكثيف حوار التصرف لتبنّي هذا التمشي من قبل كافة الهياكل بما يمكّن من المرور بصفة تدريجية من تقنية إعداد الميزانية وفق منظور برامجي إلى قيادة الأداء.

أما فيما يتعلق بدعم الحوكمة في الوزارة، فيمثل تعزيز إرساء مبادئ "التصرف الإداري الرشيد " أهم التحديات المطروحة على المدى المتوسط ويمثل النقص في الاعتمادات أهم عائق لدعم الحوكمة حيث سيتم على المدى المتوسط وفي حدود الإمكانيات المتاحة:

- إيجاد حلول عملية لدعم خلية الحوكمة ومكافحة الفساد صلب الوزارة خاصة لوجستيا للقيام بمهامها.

- مزيد دعم جهاز الرقابة "التفقدية العامة للوزارة" من الناحية اللوجستية والبشرية.

- توفير جميع الظروف الملائمة تنظيميا لتدعيم ارساء منظومة التصرف حسب الأهداف في ميزانية.

- التحسيس ونشر الوعي في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف لضرورة دعم ثقافة الأداء

الهدف الاستراتيجي 2.1: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الآليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

وقد أثر وضع الوزارة بين الاحداث والضم على انجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين خاصة بالنسبة لقسم الصناعة وكذلك على نسق التسميات في الخطط الوظيفية بما في ذلك تهيئة الظروف لتكريس التكافؤ بين الرجال والنساء ،إلا أن ذلك، لا يعكس الحجم الهام لنشاط التصرف في الموارد البشرية (31.7 % من حجم المهمة ككل بقسميها "الطاقة و المناجم" و "الصناعة") وانجاز نسبة طيبة من اعتمادات النشاط (100%) راجع خاصة

إلى حرص الوزارة على دعم هياكل المساندة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية حيث يمثل النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة"87.5 % من حجم نشاط" يشار في نفس الإطار إلى انجاز نسبة طيبة جدا من مخطط التكوين بلغت 71% ، وتبعا لذلك تم خلال السنة:

1. ضبط الأنشطة التكوينية اللازمة من خلال ملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان
2. العمل على تعزيز البرامج بالعديد من الإطارات وفقا للحاجيات الملحة لسد الشغورات خاصة في ظل غياب الانتدابات.

3. المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور							
الوحدة	الانجازات	الانجازات	تقديرات	الانجازات	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	التقديرات	القيمة المستهدفة
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2023
قسم الصناعة							
%	95	98	100	100	100%	100	100
قسم المناجم و الطاقة							
%	104	97.02	96	96	100%	97	98
اطار موحد							
%	99.5	97.51	98	98	100%	98.5	99

يبلور هذا المؤشر حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

وقد تم انجاز 100% من تقديرات التأجير بالنسبة للقسمين ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة

إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور والواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية وضبطها وتحديدها في جلسة مطولة مع مصالح وزارة المالية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنتي 2023 و2024 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
قسم الصناعة							
%	**52**	**23**	**50**	**25**	**50%**	**75**	**100**
قسم المناجم و الطاقة							
%	**32**	**17.15**	**30**	**32**	**107%**	**40**	**50**
اطار موحد							
%	**42**	**20.075**	**40**	**28.5**	**71%**	**57.5**	**75**

يمثـل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة و المساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة و يعتبر التكوين الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوين حسب الحاجيات و المتطلبات الحقيقية للأعوان و التحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات.

يلاحظ خلال سنة 2022 ارتفاع نسبة انجاز المؤشر مقارنة بالسنوات الفارطة اذ بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين 71% لجزئي "الطاقة والمناجم" و "الصناعة". وقد حقق قسم الطاقة والمناجم نسبة انجاز أكثر من التقديرات المتوقعة ويعود ذلك الى العمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي أو في بعض الحالات التكوين عن بعد اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت اذ لم يتم المصادقة على مخطط التكوين الا في السداسي الثاني للسنة.

ومن المتوقع أيضا مواصلة الاقتصار على التكوين الداخلي والتنسيق مع هياكل عمومية سنتي 2023 و2024 اذ لا يمكن برمجة أنشطة مع مؤسسات تكوين خاصة إذا تواصلت محدودية الاعتمادات المرصودة.

بالنسبة لإنجازات قسم الصناعة فقد حدّدت تقديرات الإنجازات الخاصّة بمؤشّر قيس الأداء (لسنة 2022 بـ 50 % ولكن لم يقع تحقيق سوى 25 % من مخطّط التكوين وهذه الفوارق بين التقديرات والتحقيقات راجعة لبعض الصعوبات نذكر منها:

- نقص على مستوى الموارد البشريّة بمصلحة التكوين والترقيات،
- تأخير في الشروع في انجاز مخطّط التكوين (بعد المصادقة عليه خلال شهر جوان 2022) وبالتالي اقتصار فترة الإنجاز على السداسي الثاني من السنة،
- صعوبة في التنسيق مع المكوّنين باعتبار التزاماتهم مع وزارات أخرى في نفس الفترة المطلوبة.
- محدودية الاعتمادات

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي

2.1 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهرات والحاجيات:

يمثـل تطوير الكفاءات وتحسين التصرف في الموارد البشرية أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، حيث سيتم إيجاد حلول عملية للإشكاليات أهمها:

- مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة.

- التطرق لإعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين.

- مزيد دعم إعادة التوظيف من خلال الدراسة الدقيقة لطلبات النقل وطلبات الالحاق.

الهدف الاستراتيجي 3.1 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز:

تـم ضبط هذا الهدف الاستراتيجي في إطار **تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الآليات**

الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصـــــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

وقد تم سنة 2022 انجاز 99 % من الكلفة المبرمجة للتزود و الاستهلاك وهي نسبة في حقيقة الأمر لئن كانت مرتفعة إلا أنها لا تعكس الحرص على مستوى إرساء قواعد حسن التصرف و ترشيد التحكم في كلفة التزويد من المواد و التجهيزات و استهلاك الطاقة و يقدر حجم نشاط الخدمات اللوجستية 40.8 % من حجم البرنامج (16% دون الأكرية) يحتوي نفقات التزويد و الصيانة و الإعلامية، ما يعكس الأهمية القصوى للتصرف اللوجستي في ضمان ودعم السير العادي للعمل الإداري وقد تم في هذا الإطار سنة 2022 انجاز نسبة 83 % من الاعتمادات المخصصة للنشاط على مستوى كامل الوزارة بقسميها ما مكن من :

- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية.

- العمل على تركيز بعض الإدارات التي لم يخصص لها مكاتب.

- التحيين الدوري للحواسيب والتخلص من الحواسيب التي انتهت مدة استعمالها

- تجديد أسطول الآلات الناسخة المتعددة الوظائف بهدف الحد من استعمال آلات الطبع العادية.

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
جزء الصناعة							
%	**86**	**92**	**100**	**95**	**95%**	**100**	**100**
جزء المناجم و الطاقة							
%	**93**	**89**	**85**	**95**	**112%**	**85**	**85**
اطار موحد							
%	**89.5**	**90.5**	**92.5**	**95**	**103%**	**92.5**	**92.5**

يهم هذا المؤشر تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية. نلاحظ تطور نسبي في نسبة انجاز الميزانية وذلك ناتج أساسا للاستقرار في وضعية الوزارة.

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2022 (112% في قسم الطاقة والمناجم و95% في قسم الصناعة)، وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية ومصداقية تقديرات الميزانية ويساهم في تطور إطار القدرة على الأداء ومزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقديرو الانجاز.

ومن المتوقع سنة2023 و2024 تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية وتحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها ابتداء من سنة 2023.

المؤشر 2.3.1 : نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**القيمة المستهدفة**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
قسم الصناعة							
%	**0**	**54**	**51**	**53**	**104%**	**55**	**55**
قسم المناجم و الطاقة							
%	**73.45**	**71.93**	**72.14**	**61**	**85%**	**66.04**	**60.45**
اطار موحد							
%	**80.23**	**73.45**	**73.81**	**57**	**77%**	**60.52**	**57.725**

يتجه العمل مستقبلا من خلال متابعة تطور هذا المؤشر نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة والمساندة لما يمثله

من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير وتحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة.

و يلاحظ نسبة مئوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة (تأجيرا وتسييرا على مستوى الوزارة) لسنة 2022 كما السنوات السابقة، و قد انخفضت هذه النسبة سنة 2022 و يتماشى هذا مع استراتيجية المؤشر ألا و هي التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الحرص على الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة.

المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان							
الوحدة	**الانجازات**	**الانجازات**	**تقديرات**	**الانجازات**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022**	**التقديرات**	**التقديرات**
	2020	2021	2022 (1)	2022 (2)		2023	2024
قسم الصناعة							
الف دينار	**8**	**5.8**	**2.5**	**4**	**160%**	**4.5**	**4.6**
قسم المناجم و الطاقة							
الف دينار	**4.5**	**4.7**	**4.6**	**4.7**	**102%**	**6.3**	**7.9**
اطار موحد							
الف دينار	**6.25**	**5.25**	**3.55**	**4.35**	**123%**	**5.4**	**6.25**

فـــــي إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

يلاحظ عامة تقلص نسبي في كلفة التسيير للعون سنتي 2021 و2022 ويفسر ذلك بالاستقرار في وضعية الوزارة ونتيجة لتطبيق سياسة لترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري وترشيد مختلف نفقات الصيانة وتحديد وزارة المالية لسقف الاعتمادات.

هذا ويتوقع في القسمين ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2023 و2024 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي في الأعوام السابقة مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

- بيان الإشكاليات والصعوبات والتدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي

3.1 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الانجاز:

تعمـــل الوزارة على مضاعفة الجهود لترشيد النفقات وخصوصا نفقات التصرف اللوجستي رغم حاجة مصالحها الملحة للدعم اللوجستي بسبب التقسيم والدمج، وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2022:

- افراد نفقات التسيير بمؤشر "كلفة نفقات التسيير/ عدد الأعوان ضمن هدف استراتيجي متمثل في "ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز" وتنزيله عملياتيا بما يضمن متابعة دقيقة للتقدم في عملية الترشيد.

- العمل على مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من الأدوات الورقية والمكتبية وتشجيع الرقمنة في التعاملات الإدارية في انتظار تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية.

- اتخاذ الإجراءات لترشيد استهلاك المواد الاستهلاكية للمعدات الإعلامية وآلات النسخ والفاكس

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة عبر تركيز أجهزة التحكم في توقيت استغلال شبكة التكييف.

أما على مستوى الإعلامية، فإن تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل يمثل أهم عائق أمام تحقيق تطوير لإدارة الكترونية وفي انتظار تحقيق ذلك،

تتجه جهود الإدارة بالإمكانيات المتاحة إلى تطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للاستراتيجية الوطنيّة للإدارة الالكترونية، حيث سيتم:

- العمل على إطلاق منظومات إعلامية للمرصد الوطني للطاقة وأخرى للمشاريع المحدثة في قطاع الطاقات المتجددة بالتعاون مع بعض الهياكل الدولية.

- العمل على إطلاق منظومة للتصرف الإلكتروني في الوثائق للإدارة العامة للمحروقات.

- إعادة إطلاق منظومة عليسه للتصرف الإلكتروني في المراسلات

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

يمثل برنامج القيادة والمساندة الدعامة الحقيقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، من هذا المنطلق، يكتســـي تعزيز نجاعته وفاعليته أهمية قصوى للدفع نحو التقدم في تحقيق أهدافه الرئيسية والثبات في نهجه الاستراتيجي، الأمر الذي يوفر الأرضية الملائمة لتعزيز دعم البرامج الأخرى، وتشكل ميزانية برنامج القيادة والمساندة أحد الآليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء للتعزيز، ويتجسد كل ذلك عبر التقدير الجيد لها وحسن واحكام تنفيذها،

فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة ووفقا للمعطيات التي تم اعدادها في الجدول أسفله لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 حسب طبيعة النفقة، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مهم في نسبة إنجازات ميزانية برنامج القيادة و المساندة موحد لكامل الوزارة (91%) مقارنة بالتقديرات مع الأخذ بعين الاعتبار للاعتمادات التكميلية للتأجير وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية آلية الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة خاصة فيما يتعلق بالتصرف اللوجستي كما يعزز دعم البرامج القطاعية (الطاقة و المناجم) ، وتتجسد هذه النسبة المهمة خاصة في نسبة الإنجاز المرتفعة في كل من نفقات التسيير ونفقات التأجير حيث يمثل حجمهما معا باحتساب قانون المالية التعديلي و الاعتمادات التكميلية 89 % مقارنة بحجم برنامج القيادة و المساندة، و يلاحظ ما يلي:

- انجاز 98% من نفقات تأجير البرنامج باحتساب الاعتمادات التكميلية وهي نسبة جد طيبة راجعة بالأساس إلى الاعداد الجيد للتقديرات باحتساب بدقة لجميع العناصر، كل ذلك رغم عدة عوامل أثرت نسبيا على التنفيذ أو الاستقرار في التنفيذ من أهمها الظرف الخاص الذي مر به جزء الطاقة والمناجم وما أفرزه ذلك من عديد العناصر الغير متوقعة مثل حالات انهاء الحاق بالمؤسسات العمومية وحتى النقل بين جزئي الصناعة والطاقة والمناجم.

- انجاز 100 % من نفقات التسيير باحتساب الاعتماد التكميلي المضاف للتقديرات الأصلية وتحويل اعتمادات من قسم التدخل ويعود ذلك بالأساس إلى:

* انجاز بالكامل للنفقة الخاصة بمعين الكراء حيث تمثل النسبة الأكبر من نفقات التسيير (65 %).

* ارتفاع كلفة عدة نفقات من سنة إلى أخرى كالكهرباء والماء والوقود حيث تم إجراء عدة تحويلات في الاعتمادات.

رغم أنه تم الأخذ بعين الاعتبار عند القيام بالتقديرات إضافة إلى النسبة السنوية لتطور الكراء (5 %) لمبلغ إضافي محدود لتغطية بعض الزيادات المتوقعة مثل اقتناءات لوازم ومعدات إعلامية.

- انجاز 100% من تقديرات نفقات التدخل ويمثل مبلغ الإنجازات كلفة تذاكر الأكلة والمساعدات الاجتماعية للأعوان المباشرين بالوزارة تطبيقا للمنشورين في هذا الإطار حيث تم تحويل المبلغ المتبقي إلى قسم التسيير.

- أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار فان تأثيرها على النفقات الجملية للبرنامج أقل من نفقات التصرف اعتبارا لحجمها اذ تمثل 7.3%من حجم برنامج القيادة والمساندة لكامل الوزارة، يشار إلى عدم انجاز جميع النفقات المبرمجة في الجزئين و قدرها 765 أد دفعا بسبب تعثر انجاز بعض الدراسات المبرمجة في البرامج الاعلامية ولطلبات عروض غير مثمرة في القسمين سواء تعلق الأمر باقتناء وسائل النقل أو البرامج الإعلامية إضافة إلى عدم انجاز النفقات الخاصة بارساء نظم الجودة...

جدول عدد 9 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2202 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (موحد لكامل الوزارة)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	5,581	5,581	5,666	5,588	-78	99%
	اعتمادات الدفع	5,581	5,581	5,666	5,564	-102	98%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3,510	3,510	3,658	3,672	14	100%
	اعتمادات الدفع	3,510	3,510	3,658	3,643	-15	100%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	342	342	342	306	-36	89%
	اعتمادات الدفع	342	342	342	306	-36	89%
منح للوداديّة	اعتمادات الدفع	342	342	342	306	-36	89%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	795	795	795	20	-775	3%
	اعتمادات الدفع	780	765	765	0	-765	0%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	780	765	765	0	-765	0%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	530	530	530	0	-530	0%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	490	490	490	0	-490	0%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع	40	40	40	0	-40	0%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	220	220	220	0	-220	0%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	30	15	15	0	-15	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	10,228	10,228	10,461	9,586	-875	92%
	اعتمادات الدفع	10,213	10,198	10,431	9,513	-918	91%

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2202 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (قسم الصناعة)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	3,213	3,213	3,213	3,146	-67	98%
	اعتمادات الدفع	3,213	3,213	3,213	3,130	-83	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1,785	1,785	1,933	1,924	-9	100%
	اعتمادات الدفع	1,785	1,785	1,933	1,920	-13	99%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	213	213	213	204	-9	96%
	اعتمادات الدفع	213	213	213	204	-9	96%
منح للوادية	اعتمادات الدفع	213	213	213	204	-9	96%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	445	445	445	0	-445	0%
	اعتمادات الدفع	445	430	430	0	-430	0%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	445	430	430	0	-430	0%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	270	270	270	0	-270	0%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	250	250	250	0	-250	0%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع	20	20	20	0	-20	0%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	160	160	160	0	-160	0%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	15	0	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	5,656	5,656	5,804	5,274	-530	91%
	اعتمادات الدفع	5,656	5,641	5,789	5,254	-535	91%

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (قسم الطاقة والمناجم)

الوحدة: 1000 د

بيان النفقات		تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
						المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	2,368	2,368	2,453	2,442	-11	100%
	اعتمادات الدفع	2,368	2,368	2,453	2,434	-19	99%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1,725	1,725	1,725	1,748	23	101%
	اعتمادات الدفع	1,725	1,725	1,725	1,723	-2	100%
نفقات التدخل	اعتمادات التعهد	129	129	129	102	-27	79%
	اعتمادات الدفع	129	129	129	102	-27	79%
منح للوادية	اعتمادات الدفع	129	129	129	102	-27	79%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	350	350	350	20	-330	6%
	اعتمادات الدفع	335	335	335	0	-335	0%
على الموارد العامة للميزانية	اعتمادات الدفع	335	335	335	0	-335	0%
التجهيزات الإدارية	اعتمادات الدفع	260	260	260	0	-260	0%
اقتناء وسائل نقل	اعتمادات الدفع	240	240	240	0	-240	0%
اقتناء تجهيزات مختلفة	اعتمادات الدفع	20	20	20	0	-20	0%
البرامج الإعلامية (المخطط المديري للإعلامية)	اعتمادات الدفع	60	60	60	0	-60	0%
مصاريف مختلفة (إرساء علامة الجودة)	اعتمادات الدفع	15	15	15	0	-15	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	4,572	4,572	4,657	4,312	-345	93%
	اعتمادات الدفع	4,557	4,557	4,642	4,259	-383	92%

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب الأنشطة وتحليل وتفسير الفوارق المسجلة وبيان انعكاسها على الأداء:

يلاحظ ما يلي:

- **تقارب فيما يتعلق بالتقديرات الأصلية لسنة 2022** لحجم الميزانيات المخصصة للأنشطة الثلاثة لبرنامج القيادة والمساندة وكذلك الانجاز وهو انعكاس لسياسة البرنامج في إيلاء الثلاث محاور نفس الأهمية عبر توزيع متوازن لاعتمادات الأنشطة مما يمثل عامل أساسي في تحقيق تطور في جميع المؤشرات وتعزيز التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي.

- **انجاز نسبة مرتفعة من اعتمادات نشاط القيادة (93 %)** راجع بالأساس إلى الإعداد الجيد للتقديرات. كما يلاحظ تطور طفيف في مستوى الاعتمادات المنجزة لنشاط "القيادة " 2021-2022 بـــ6 % خاصة على مستوى قسم الطاقة و المناجم يعود أساسا إلى بروز نفقات غير مبرمجة كالزيادات في أجور مستشاري المصالح العمومية ونسبتهم هامة في هياكل القيادة.

انجاز نسبة ممتازة من اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية"100% راجع خاصة إلى انجاز جل تقديرات اعتمادات النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة"، ويفسر بالاستقرار النسبي على مستوى وحدة "المساندة" حيث أن جل التعديلات في الأجور تخص هياكل القيادة ، و قد تم تحقيق أيضا نسبة طيبة في انجاز النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" رغم تعطل على مستوى انجاز عدة نفقات كالتكوين حيث لم يتم المصادقة على مخطط التكوين الا في حدود السداسي الثاني من السنة المالية ، يشار إلى الحرص الدائم لدعم خاصة النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بما يحقق تقدم في مؤشرات الهدف " ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات".

- **تحقيق نسبة انجاز مرتفعة من الاعتمادات المرصودة لنشاط "خدمات لوجستية" (83%)** راجعة بالأساس إلى انجاز نسب مرتفعة من اعتمادات النشاطين الفرعيين "التزويد" و "الأكرية و نفقات الصيانة" و يفسر ذلك بانجاز معظم نفقات التسيير وكل الاقتناءات المبرمجة من تجهيزات إدارية ، يشار إلى أن الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة من تقسيم و إعادة ضم أثر على استقرار الإمكانيات المتوفرة لوجستيا مما أفرز حاجة مصالحها

الملحة للدعم اللوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات العمومية دعما للمؤشر "تطور كلفة التزويد و الاستهلاك" وتحقيقا لمزيد من النجاعة في التصرف.

جدول عدد 10 تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)(موحد لكامل الوزارة)

الوحدة 1.000 د

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)
نشاط عدد 1 القيادة	2,878	2,863	2,863	2,673	-190	93%
نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	3,223	3,223	3,308	3,297	-11	100%
نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	4,112	4,112	4,260	3,543	-717	83%
مجموع البرنامج	**10,213**	**10,198**	**10,431**	**9,513**	**-918**	**91%**

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع الأنشطة

(إع الدفع)(قسم الصناعة)

الوحدة 1.000 د

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)
نشاط عدد 1 القيادة	1,532	1,517	1,517	1,384	-133	91%
نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	1,973	1,973	1,973	2,007	34	102%
نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	2,151	2,151	2,299	1,863	-436	81%
مجموع البرنامج	**5,656**	**5,641**	**5,789**	**5,254**	**-535**	**91%**

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)(قسم الطاقة و المناجم)

الوحدة 1.000 د

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2022 (ق.م التعديلي)	تقديرات 2022 (ق.م أصلي + ق م التعديلي + اعتمادات تكميلية) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)-(2)
نشاط عدد 1 القيادة	1,346	1,346	1,346	1,289	57-	96%
نشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية	1,250	1,250	1,335	1,290	45-	97%
نشاط عدد 3 خدمات لوجستية	1,961	1,961	1,961	1,680	281-	86%
مجموع البرنامج	**4,557**	**4,557**	**4,642**	**4,259**	**-383**	**92%**